الجذام مرض جلدي معد، تسبّبه بكتيريا تتكاثر ببطء شديد وينتقل بالعدوى ليصيب الجميع: ذكور، أناث، كبار، صغار.. وله فترة حضانة تستمر خمس سنوات. ولأن أعراض ما حصل لأخلاق العراقيين بعد (٢٠٠٣) تشبه أعراض الجذام، فإنني استعرته لننحت منه مصطلحاً جديداً في علم النفس والاجتماع السياسي بإسم (الجذام الأخلاقي).. منطلقين من حقيقة أن أخلاق العراقيين كانت قبل (٢٠٠٣) افضل من حالها الآن (٢٠١٨).. فما هي (البكتيريا.. السياسية، الاجتماعية، السيكولوجية) التي كانت السبب؟. وما هي طرائق العدوى التي انتقل بها الجذام الأخلاقي ليصيب الغالبية المطلقة من العراقيين؟ وما الذي ينبغي على المفكرين والمثقفين أن يفعلوه لمكافحة هذا الجذام؟

□ د.قاسم حسين صالح

التسابق الانتخابي في زمن الجذام الأخلاقي

إن أفدح كوارثنا هو ما حصل (للضمير العراقي) من جذام أخلاقي في السنوات الثماني والثلاثين الأخيرة. ولنتفق أولاً على تحديد مفهوم (الضمير)، فهنالك من يصفه بـ(القاضي) الذي يحاسبنا على أخطائنا، ومن يصفه بـ(الحارس) أو (الرادع) الذي يردعنا حين نهمّ القيام بفعل غير أخلاقي، أو (الرقيب) على السلوك قبل وعند وبعد الشروع بأيّ عمل، فيما يصفه آخرون، بأن الضمير هو الصدق والإيمان. ونحن نحكم على الأشخاص بقولنا (عنده ضمير) إن كان ذا أخلاق، و(ما عنده ضمير، أو ضميره ميّت) إن كان عديم الأخلاق.. ما يعني أن كل واحد منّا هو منظومة من القيم الأخلاقية، وإن الضمير هو (رئيس) هذه المنظومة.. وإن هذا الرئيس هو القوة الفاعلة الذي يحدّد أهداف الفرد ونوعية تصرفاته مع الآخرين حاكماً كان أو محكوماً، فما الذي حصل لضمير الحاكم والمحكوم في عراق ما بعد (٢٠٠٣)؟

في سبعينيات القرن الماضي، كان الضمير الأخلاقي العراقي أفضل وأنظف بكثير مما هو عليه الآن. وفي ثمانينياته بدأت بكتريا هذا الجذام تنمو فيه. ذلك أن ألد أعداء الضمير هي الحروب، والكارثة أنها تجسدت في العراق بأفجع أحداثها عبر ثماني وثلاثين سنة، فنشطت بكتريا الجذام لتحدث تخلخلاً في المنظومات القيمية للأفراد وتضعف الضمير عند كثيرين وتهرؤه عند آخرين وتدخله في غيبوبة عند أغلبية.

وما أوصل لهذا الحال من (الجذام الأخلاقي) ننحت له مصطلحاً جديداً آخر هو (سيكولوجيا التوليد)، ونعني بها، أن سلوك أفراد أو جماعات، لا يتحول الى ظاهرة اجتماعية إلا بعد سلسلة من (الولادات).

كان الحدث قد بدأ سياسياً بنوعية الذين تسلّموا السلطة. ففي كتابه (سنتي في العراق) وصف بريمر أعضاء مجلس الحكم، بأنهم يفكرون بمصالحهم الشخصية ولا يفكرون بمصالح الوطن.

وكانت (ولادة) مجلس الحكم قد انجبت إخوة أعداء، كل واحد منهم طامع بثروة أبيه (الوطن)، فعاشوا حالة (غزوة بدو) أنهم اعتبروا العراق غنيمة لهم، وأن عليهم أن يتقاسموه.. فتقاسموه!، وبهذه القسمة تحولت السلطة من وظيفتها الرئيسة المتمثلة بإدارة شؤون الناس إلى وسيلة لجمع الثروة. ومن هذه الحاضنة السياسية، جاء الوليد الاقتصادي بتحديد راتب وامتيازات لعضو البرلمان لا يتمتع بها أي عضو برلمان في العالم. وبمجيء الدورة البرلمانية الأولى، وتمتع أعضائها بالرفاهية، فإنها أنجبت الوليد الأخطر والأقبح أخلاقياً ودينياً. ذلك أن النائب أدى اليمين بأن أقسم أمام البرلمان والشعب، بأنه سيحافظ على ثروة البلاد، فتحول الى أكبر سارق بتاريخ برلمانات العالم.. وافتضح أمرهم بوصف الناس لهم بأنه (كلهم حرامية).. وبتكرارها، فإنهم ما عادوا يخجلون من الفضيحة.. ولأنهم خسروا سمعتهم الأخلاقية، فإنهم تفننوا وتعفرتوا في الحصول على المزيد من الثروة، كافراد فيما فتحت خزائن أحزاب الإسلام السياسي أبوابها لنهب الثروة.. بطريقة يسألونها هل امتلئت، تقول هل من مزيد!.

وبسكوت الحكومة الحالية وعدم مصداقية وعود رئيسها بمحاسبة الفاسدين، وتبادل التهم بين معمّمين سياسيين بشكل خاص ومدّعين بالزهد والنزاهة.. افتقد الناس لإنموذج القدوة، وصار الموظف البسيط يردّ على ضميره: (إذا كان قدوتي يرتكب هذا الفعل.. فأنا لست بأحسن منه، وإذا كان حراماً.. فلأضرب ضربتي.. ثم أذهب الى الحج واستغفر ربي.. والله غفور رحيم!).. فشاع الجذام الأخلاقي بين المتسابقين على الفوز بكرسي البرلمان، والمتملقين لهم والمصلحيين، وبين من أذله الجوع وأوجعه الحرمان، ومن لديه الاستعداد لبيع ضميره بالمجان.

وما حصل إن المجتمع العراقي صار مختبراً لما يصيب الأخلاق من تدهور في أوقات الأزمات. ونضيف هنا لما كنا قدمناه من (نظريات عراقية) في علم النفس والاجتماع السياسي وعلم نفس الشخصية، (نظرية) جديدة هي أن (الجذام الأخلاقي) يشبه مرض الجذام الجسمي في أن كليهما ينموان ببطء، غير أن حضانته في حالة الجذام المرضي، تستغرق سبع سنوات لتنتشر، وسنتين الى ثلاث للسيطرة عليه، فيما يثبت واقع المجتمع العراقي، إن الجذام الأخلاقي يستغرق خمس عشرة سنة ليشيع بين الناس، وإنه يحتاج الى أربع سنوات (دورة انتخابية) لإيقاف انتشاره، فيما يحتاج الى دورتين انتخابيتين (ثماني سنوات) للسيطرة عليه.

وستثبت صحة نظريتنا هذه، أن عام (٢٠١٨) سيكون بداية التحرك الثقافي لإيقاف انتشار الجذام الأخلاقي وسيأتي ببرلمان ينخفض فيه عدد الفاسدين الموبوئين بهذا الجذام، فيما سيشهد برلمان (٢٠٢٢) بداية السيطرة عليه بقلّة عدد المتسابقين للفوز به، شرط القضاء على أنشط بكتيريا في هذا الجذام، بتخفيض راتب عضو البرلمان وإلغاء امتيازاته المادية.. وتلك مهمة المثقفين المبشرين بأن العراق سيكون جنة لمحبّيه النظيفين من الجذام الأخلاقي.

٢٠١٨/٢/١٧

مِنَحٌ للإنقاذ

□ د. أثير الجاسور

لم يكن بمقدور العراق أن يسير وفق الإيقاع الصحيح اقتصادياً بعد أن تمّ هدر أمواله بشتى الطرق، ليصل مرحلة العجز في كل شيء، بعد أن تأثر بشكل كبير بسبب خطوط السياسة غير المستقيمة، وأدت الخلافات بين الشركاء الحزبيين إلى تشتيت الهدف الذي لربما وضعت إشاراته في لحظة ما، وما واجهه العراق طيلة هذه الفترة من تحديات وصعاب كانت كفيلة بأن تجعله ضعيفاً غير قادر على مواكبة هذه التحولات التي جرت طيلة الخمسة عشر عاماً، ناهيك عن انقطاع سابق قبل هذه الفترة، وبسبب السياسات الخاطئة والفكر المؤامراتي والإقصائي كانت لحظة الانهيار وشيكة، لاسيما وأنها أنتجت ميزانيات خاوية غير قادرة على رفع مستوى المعيشة في أقل تقدير، وهذا ما ولّد عدم ثقة الدول الإقليمية والدولية بالعمل الحكومي العراقي.

طيلة هذه الفترة، والعراق يعيش منعزلاً، وهذا الانعزال جاء من تصورات متبادلة بين العراق وبقية الدول وفق أفكار بُنيت على أسس الصراع المحتدم في المنطقة سواء كان طائفياً أو دينياً، وأعطى هذا الصراع إشارات واضحة على عدم الانسجام بين جميع الأطراف التي ساهمت بأن يكون انقساماً في الداخل أثر على العمل الحكومي الذي أمتاز بالمتذبذب والضعيف، بالتالي فإن الدول الإقليمية، وتحديداً نسلط الضوء على الدول المجاورة، أتعبت سياسة خارجية مغايرة لتلك التي كان من المؤمل أن تكون عليها خصوصاً بعد أن تخلصت من خصمها النظام السابق، الذي أرق صنّاع قرارهم بسبب سياسته المبنية على ردود الفعل غير المدروسة، لكن الحال كان مختلفاً حتى بعد الخلاص من هذا النظام، بعد أن وجدت دول الجوار، أن رسائل غير ودودة جاءتها من العراق ليس على مستوى الخطاب السياسي فقط، وإنما على جميع المستويات أهمها كان المستوى الأمني الذي كان المانع الأكبر لأيّ عمل سياسي أو اقتصادي داخل العراق.

لقد كانت المعضلة الأمنية لها الأثر الأكبر على العملية السياسية بما تحتويه من محدّدات وعوامل ونتائج وأسباب، وكانت التوجهات الحكومية مبنية على تصورات ومخيلات حزبية لا تستطيع أن تخرج عن أطرها الايديولوجية التهميشية التي بدورها فقدت بوصلة العمل الجماعي من أجل إنقاذ العراق من محنة الدمار والانهيار، وكان الفشل مصحوباً بالتأكيد بسياسة أحزاب سلطوية غير معنية بالوضع العام، بقدر ما كان تشبثها بالسلطة هو أساس عملها وإشباع رغباتها، وهذا يعيدنا إلى مسألة أن العراق على الرغم مما يحتويه من عقول في شتى الاختصاصات، إلاّ أنه لم يخلق طبقة سياسية قادرة على إدارة الدولة، لا وقت الرفاه ولا في وقت الأزمات، بالتالي لم يستطع، أن يضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهذه هي كانت كارثة العراق منذ فترات طوال، وسار وفق آليات غير منطقية في الإدارة، مما جعلته ضحية إخفاقات من يقوده.

بات العراق يتعكّز في تقوية الدولة على مورد النفط الذي اعتبره البعض السمّ الأسود، بعد أن أجهز على كل مصادر التمويل الحكومي من قطاعات أخرى، مثل الصناعة والزراعة، ليترسخ في عقل صانع القرار، أن النفط هو مصدر قوته بدلاً من أن يكون من ضمن مصادر تمويل الدولة، مما اضطرها ومع أي أزمة، إلى اللجوء للدول المانحة وصندوق النقد الدولي لسد العجز المالي، وهذا يوضح مقدار الخلل الحاصل سواء في السياسة الاقتصادية المتبعة في العراق أو في طريقة توزيع وإنفاق الأموال واستثمارها، بعد أن عجز العراق عن خلق رجال اقتصاد حقيقيين والسير في توجيه سياسته الاقتصادية على النحو المطلوب.

وعليه فإن العراق وبعد أن اقترض وعمل على الحصول على منح من هذه الدولة أو تلك، فإنه أمام تحد كبير ويتوجب عليه ما يلي:

١- تنشيط القطاعات الأخرى الموازية للنفط والعمل على تفعيل كل ما له علاقة بدعم الاقتصاد، والعمل وفق المعايير الدولية وجلب الاستثمارات بما تتوافق مع سوق العمل.

٢- استثمار فرصة التعاون الإقليمي والدولي وجعل العراق سوقاً للاستثمار من خلال بعث رسائل تطمين للجميع من أن العراق بيئة مهيأة للعمل الجماعي.

٣- العمل على وضع سياسة اقتصادية حقيقية بعيدة عن المحاصصة وتقسيم الكعكة والنظر للصالح العام كعامل ومحرك مهم في تنشيطها، وبناء منظومة اقتصادية فاعلة.

٤- القضاء على الفساد والمفسدين والعمل الجاد على استرجاع الأموال المنهوبة في الداخل والتي خرجت بتغطية الحصانة والمحسوبية، ومحاسبة كل من طالت يده المال العام وتبديده بغض النظر عن منصبه ومسمّاه الحزبي والحكومي.

"عيد الحب" هذا العام

□ محمد عارف

بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة دَمَجنا «عيد الحب"و«عيد الام» مع «عيد العمال»، ليصبح «عيد حب أم العمال»، وبناءً عليه، جعلنا أغنية العيد «ست الحايد ع الحديدة». هذه النكتة التي أطلقتها نساء عراقيات بمناسبة «عيد الحب"أمس تُصَوِّر وضع النساء حول العالم، من بغداد إلى «هوليود». فأجمل وأشهر نجوم الشاشة الأميركية أطلقن إعصار «تسونامي» من التظاهرات النسائية عبر القارات، تحمل لافتات من كلمتين «أنا أيضاً»، وتعني أنهن أيضاً تعرضن لانتهاكات جسدية مماثلة لما ارتكبها المنتج السينمائي «وينستاين» ضد نجوم هوليود.

وحملت ملايين رسائل التواصل الاجتماعي عبارة «أنا أيضاً» موسومة بعلامة #. وفي أميركا عرضت مكاتب محاماة معروفة مبالغ مالية كبيرة نقداً لنساء يوافقن على إقامة دعاوى ضد المعتدين، تسترجعها أضعافاً عند كسب الدعاوى. وأنتجت كبرى شركات الأغاني الأميركية تسجيلات «أنا أيضاً». وفي «منتدى الاقتصاد العالمي"في «دافوس"بسويسرا عُقدت ندوة «أنا أيضاً» حيث تحدّث «داشر كيلتنر» أستاذ الفلسفة في «جامعة بيركلي» بكاليفورنيا عن تغير نموذج السلطة على الصعيد العالمي. "فالرجال يجتذبهم طراز السلطة الميكيافيلي، من الأعلى إلى الأدنى، والآن يزداد زخم الأسلوب التعاوني والمنصف، الذي تتسم به القيادة النسائية".

والمثل البغدادي يقول «شباط لو شبّط، ولو لَبَطْ بي روايح الصيف». و«شباط"شهر فبراير، وفيه «تُشبُط وتْلبّط"روايح زهور الليمون «القدّاح"كما يسميها العراقيون، وتنتعش بها الأرواح والأجسام، حتى عند درجة ٤٠ تحت الصفر مئوية، حسب تجربتي في غابة على الحدود الروسية الفنلندية، وحيثما يضوع «القدّاح"يضوع الحب، وهو سبب ردود الأفعال الغاضبة على حملة «أنا أيضاً». نجمة السينما الفرنسية «كاثرين دينوف"تقول: «ينبغي أن تكون للرجال حرية صفع النساء». ذكر ذلك تقرير عن توقيع «دينوف» و١٠٠ شخصية فرنسية على رسالة منشورة في «لوموند"تحتج على الحملة العالمية ضد حرية الحب، التي أثارتها فضيحة «هوليود». واستنكرت الرسالة ما اعتبرتها «حملة اقتصاص عامة ضد الرجال أجبرت بعضهم على ترك أعمالهم لمجرد أنهم لمسوا ركبة امرأة أو سرقوا قبلة، أو أرسلوا رسائل عاطفية عبر الإنترنت»! وقال التقرير: "ما بدأ كدعوة النساء للكلام المفتوح عما يتعرضن له، تحول إلى عكسها، أي إرعاب الناس عن قول الحق، واتهام نساء رفضن الامتثال لذلك بالتواطؤ والخيانة".

وليس كنساء العرب تجسيد لقول الشاعر الإنكليزي «إليوت»: «الرجال يعيشون بالنسيان، والنساء يعشن على الذكريات». النجمة والمخرجة «سلمى حايك» اللبنانية المكسيكية، كتبت مقالاً مسهباً في «نيويورك تايمز"استهلته بسطر واحد يُصور تعقيد شخصية المنتج السينمائي «وينستاين»، بطل الفضائح: «محب للسينما مشبوب العاطفة، مُخاطر، راع للمواهب، ووالد حنون، ووحش». والفضيحة الحقيقية، حسب تقديرها: «الإدراك المتأخر لرذيلة كانت مقبولة اجتماعياً، ومهينة لملايين الفتيات مثلي، لأنه داخل كل امرأة فتاة». والمدهش أن تستمدّ «سلمى"من الرسامة المكسيكية «فريدا كالهو"العزم على شق طريقها في «هوليوود»، وقد أفلحت بإقناع «وينستاين» على دعم إنتاج فيلم عن «فريدا»، رغم أنها كانت شيوعية، وزوجة «دييغو ريفيرا» أشهر فناني الجداريات المكسيك. أبدع «ريفيرا» جدارية «الإنسان سيد الكون» بناءً على طلب الثري الأميركي «روكفلر"الذي أمَر لاحقاً بتحطيمها، لإصرار «ريفيرا» على تصوير «لينين» ضمن عباقرة الفكر العالمي منذ عصر الإغريق!

وللعراقيات نصيب في «عيد الحب"هذا العام. «أفراح شوقي»، مراسلة «الشرق الأوسط"اللندنية في بغداد، تصدرت الأنباء قبل عام عملية اختطافها، وجهود رئيس الوزراء العبادي لإطلاق سراحها. ظهرت «أفراح"أول أمس في برنامج الفضائية الروسية «قصارى القول»، تتحدث من باريس، وهي تلثغ بحرف الراء، عن اختطافها، وتعذيبها، والتحقيق معها في «وزارة الثقافة» في بغداد. «ست الحايد ع الحديدة"!.

عن "الاتحاد" الإماراتية

وضع المرأة، اليوم وغداً

مما يؤسف له أن العديد من القوانين والقواعد والممارسات القمعية والمانعة والمقيّدة المفروضة على المرأة ترتبط في زمننا الحاضر بالعالم الإسلامي. وقد كانت العديد من العادات والتقاليد التي تعود جذورها إلى الثقافة القبلية التي كان يهيمن فيها الذكور في حقبة قبل الإسلام، تشكل الركيزة الرئيسة لهذه العقلية الاستبدادية التي تعرضت لها المرأة لعدّة قرون، بحجة باطلة تزعم أنها مستمدة من الإسلام، بينما هي في الواقع، مناقضة تماماً مع جوهر الإسلام.

□ هارون يحيى

لكن مع ذلك، هناك لحسن الحظ مبادراتٌ واعدةٌ جداً تهدف إلى تخفيف أو حتى إلغاء تماماً بعض القواعد الصارمة التي تحد بشدة من حقوق المرأة وحريتها في مختلف البلدان الإسلامية، وخاصة تلك التي عرفتها المنطقة في العام الماضي، على غرار الأردن ولبنان وتونس، التي كانت على موعد مع هذه التطورات الإيجابية.

ومن بين أكثر البلدان التي يجري الحديث فيها عن إدخال إصلاحات ثورية في مجال حريات المرأة في الفترة الأخيرة هي بلا شك المملكة العربية السعودية.

شهدت المملكة العربية السعودية مؤخراً، تطوّرات سارة يمكن اعتبارها الأولى من نوعها في تاريخ المملكة، وقد جاءت الخطوات المهمة المتخذة من أجل تعزيز حقوق المرأة وحرياتها، في مقدمة هذه الخطوات الواعدة. وفي السنوات القليلة الماضية، كان قرار السماح للفتيات بممارسة التربية البدنية في المدارس الحكومية، أحد هذه القرارات الرائدة، وأعلنت وزارة التعليم أنه بدءاً من العام الدراسي المقبل فصاعداً، ستُدرج حصص التربية البدنية، المخصصة للفتيات على وجه التحديد، في المناهج الدراسية في المدارس العامة، وستُوفر الدولة لهذا الغرض المرافق اللازمة، وجاء هذا التصريح مباشرة بعد قرار جلالة الملك سلمان بتخفيف قوانين الوصاية حتى تتمكن المرأة السعودية من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية دون الحاجة إلى موافقة ولي أمرها.

في الحقيقة، سبقَ أن أدرَجت إحدى المدارس الحكومية السعودية حصصاً رياضية للفتيات في ٢٠١٤، لكن تم إلغاؤها في أعقاب اعتراض من المجلس الاستشاري.

ويبدو أن ستراتيجية"رؤية ٢٠٣٠"، وهي مبادرة تحظى بدعم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، تشق طريقها بقوة وتسجل آثاراً ملموسة وبنّاءة، على الرغم من اعتراضات المعارضة المحافظة.

وفي هذا الصدد، يُشكل قرار السماح للنساء بالدخول إلى ملعب الملك فهد الدولي في الرياض، بصفتهن عناصر من الجمهور، بمناسبة إحياء الذكرى ٨٧ لليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في سبتمبر/ ايلول الماضي، مؤشراً آخر على هذه القفزة النوعية.

وقالت أم عبد الرحيم الشهري، التي تحملت عناء السفر مسافة ١١٠٠ كم من مدينة تبوك لمشاهدة الاحتفالات، لوكالة"رويترز": "لا يمكنك أن تتخيل مدى سعادتنا اليوم، النساء حاضرات اليوم على جميع المستويات، وأصبحت النساء الآن ممثلات في مجلس الشورى، وأصبحت النساء الآن طبيبات، فلماذا إذن لا ننضم إلى الرجال في الأمور التي تهم أمتنا؟".

أصدر سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، أمراً تنفيذياً يسمح للنساء أيضاً بالحصول على رخصة القيادة وقيادة السيارات، مضيفاً أن القوانين ذات الصلة ستدخل حيّز التنفيذ بحلول حزيران/ يونيو.

وعلى الرغم من أن حق المرأة في القيادة يبدو تطوراً طبيعياً إلى حد ما، وكان ينبغي أن يحدث منذ وقت طويل وفقاً للمعايير العالمية، إلا أنه يشكّل مع ذلك، خطوة جبارة بالنسبة للمرأة بالنظر إلى الظروف السائدة في المملكة العربية السعودية، ورغم حجم الحرمان الذي عانته المرأة طيلة عقود، نظراً للطابع المحافظ المتميز في البلد، تشهد المملكة العربية السعودية مؤخراً تطوراً تاريخياً جديداً كل يوم تقريباً.

وبالتوازي مع ما تشهده المملكة العربية السعودية من تطورات سارة، فإن الإجراءات السياسية الأخيرة المتخذة في البلدان الإسلامية الأخرى في مجال تعزيز حقوق وحريات المرأة هي أيضاً مدعاة للرضا والسرور، منها على سبيل المثال، إلغاء المُشرعين اللبنانيين في آب/ أغسطس الماضي، القانون (المادة ٥٢٢) الذي يسمح للمجرمين الذين ارتكبوا جريمة الاغتصاب والاعتداء واختطاف الفتيات، من تجنب العقوبة القضائية في حال موافقتهم على الزواج من ضحاياهم.

وقال الباحث اللبناني بسام خواجة من هيومن رايتس ووتش: "إن ما يحدث هو تطورٌ إيجابيٌ جداً طال انتظاره من أجل حماية حقوق المرأة في لبنان"، لكنه أكد أيضاً على ضرورة مواصلة العمل على هذا الطريق لأنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به. مضيفاً: "في الوقت نفسه، هناك العديد من التطورات التي طال انتظارها في مجال حقوق المرأة التي لا يزال يتعين علينا معالجتها. لذا يجب على البرلمان...أن يمرر على الفور تشريعات لإنهاء الاغتصاب الزوجي، وكذلك زواج الأطفال، الذي لا يزال قانونياً في لبنان". وهناك دولة إسلامية أخرى تُحقق تقدماً إيجابياً في ما يتعلق بحقوق المرأة، هي إيران. وكانت السلطات في إيران قد أصدرت مؤخراً تصريحات، حول تخفيف العقوبات على مخالفة قانون اللباس المحافظ، المعتمد في البلد منذ ثورة ١٩٧٩، وفي ما يتعلق بالقانون الذي يلزم المرأة الإيرانية بارتداء الحجاب، نظمت المرأة الإيرانية احتجاجات منتظمة، تعرف باسم الأربعاء الأبيض، وذلك ابتداءً من أيار/ مايو ٢٠١٧.

وبالمثل، ألغيت قوانين مماثلة في الأردن وتونس في وقت سابق من هذا العام، ويعتقد نُشطاء حقوق الإنسان، أن هذه التطورات في لبنان سيكون لها تأثير إيجابي في البلدان العربية والإسلامية الأخرى، ولا تزال المواد التي توفر ثغرات قانونية مماثلة للمادة ٥٢٢ سارية المفعول في بلدان مثل الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وسوريا.

ولا شك أن التطورات الحاسمة التي تكتسب زخماً متزايداً في المملكة العربية السعودية، ستكون مثالاً مهماً جداً بالنسبة للعالم الإسلامي والعالم العربي، وإنه لأمر يُثلج الصدور أن نرى الحقوق الأساسية للمرأة، التي كان ينبغي أن تتمتع بها منذ لحظة ولادتها، تُعاد إليها في نهاية المطاف، لكن هذا بالطبع لا يكفي؛ فبالإضافة إلى ذلك، إن ما نتوق إليه ونرجو أن يتحقق، هو أن نرى المرأة تحظى بالاحترام والتعاطف والمحبة وتسترد الحقوق التي تستحقها في بيئات الأسرة والمجتمع والأعمال على حد سواء، وهي كلها أمور ضرورية أيضاً لخلق مجتمعات سعيدة وصحية.

× كاتب وأكاديمي تركي